A

الأمم المتحدة

الجمعيـــة العامـــة

Distr.
GENERAL

A/AC.96/1019
6 October 2005

ARABIC
Original: ENGLISH AND FRENCH

اللجنة التنفيذية لبرنامج المفوض السامي

الدورة السادسة والخمسون
٣-٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥

تقرير الاجتماع الرابع والثلاثين للجنة الدائمة
(٢١-٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥)

أولاً - مقدمة

١- افتـــتح الاجـــتماع رئيس اللجنة التنفيذية، سعادة السفير خوان مارتابيت (شيلي) الذي رحب بالوفود وشكر الأعضاء على ثقتهم فيه بانتخابهم إياه رئيساً للجنة. وقال إنه يشرفه أن يترأس هذا الاجتماع، وهو بالنسبة إليه أول اجتماع رسمي يحضره للجنة التنفيذية. وأعرب الرئيس كذلك عن امتنان اللجنة للإسهام المقدم في أعمالها من جانب سلفه سعادة السفير هيرنان إسكوديرو مارتينيس (إكوادور).

ثانياً - إقرار جدول أعمال الاجتماع الرابع والثلاثين

٢- أُقر جدول أعمال الاجتماع (EC/55/SC/CRP.18).

ثالثاً - اعتماد مشروع تقرير الاجتماع الثالث والثلاثين

٣- اعتُمد مشروع تقرير الاجتماع الثالث والثلاثين (EC/55/SC/CRP.19).

رابعاً - ميزانيات البرامج والتمويل

٤- عرضت نائبة المفوض السامي هذا البند من جدول الأعمال فشرحت أن الميزانية المقترحة للمفوضية لعام ٢٠٠٦ تعكـــس خطط المفوض السامي وأولوياته واستراتيجيته الأطول أجلاً، بما في ذلك محورية مسألة الحماية بالنســـبة إلى أعمال المفوضية؛ وإنشاء منصب مفوض سامٍ مساعد لشؤون الحماية؛ ودور المفوضية في مبادرات إصـــلاح الأعمـــال الإنسانية والاستجابة فيما بين الوكالات لوضع الأشخاص المشردين داخلياً. وأوضحت أن الـــتحديات الراهنة في سنة الميزانية فيما يتعلق بمعالجة الفجوة المُسقَطة بين الإيرادات والميزانية الموافق عليها لعام

٢٠٠٥ تشمل تأثير الخسائر غير المتوقعة الناتجة عن أسعار الصرف، والتي أتيحت مذكرة بشأنها للوفود. وأعربت نائبة المفوض السامي عن اعتقادها بأنه يمكن للمفوضية أن تحافظ على استقرارها المالي في عام ٢٠٠٥ بفضل التدابير المتخذة لوضع حد أقصى لسلطة الإنفاق وللحد من الإنفاق ووضع أولويات له وإجراء الإنفاق على مراحل، ولكنها وجهت نداءً بتقديم تبرعات استثنائية في نهاية العام.

٥- وعلقت نائبة المفوض السامي بصورة أكثر تحديداً على الميزانية المقترحة لعام ٢٠٠٦ فأكدت على الجهود المبذولة لدمج المبادرات المتعلقة بالإدارة القائمة على تحقيق نتائج ولإجراء تقييمات أشمل ترتكز على الاحتياجات مع جميع الشركاء الرئيسيين عن طريق عمليات التخطيط التشاركية. وقالت إن الزيادة بنسبة ١٦ في المائة في الميزانية البرنامجية السنوية لعام ٢٠٠٦ ترجع بصورة رئيسية إلى الإدراج المقترح لعمليات بوروندي وتشاد ضمن تيار النشاط الرئيسي. ثم علقت نائبة المفوض السامي على إعادة التوزيع المقترحة لبعض وظائف المقر والتي لا تأثير لها على التكاليف ولن تزيد من عدد الموظفين في المقر. وفيما يتعلق بالمقترح المنقح المقدم من المفوض السامي بشأن إنشاء منصب لمفوض سامٍ مساعد لشؤون الحماية، قالت إنه قد بُذلت جهود لكي تُحدَّد بصورة أوضح الصلات بين هذا المنصب وإدارة العمليات والشؤون الميدانية ولتوزيع المسؤوليات بقدر أكبر من التساوي بين الوظيفة الحالية والوظيفة المقترحة لمفوض سامٍ مساعد. ويجري من الموارد الحالية إنشاء وحدة مخصصة لوضع السياسات بغية توفير التوجيه بشأن القضايا الرئيسية، بما في ذلك زيادة الدور المضطلع به في حالات التشرد الداخلي.

ألف - ميزانيات البرامج والتمويل لعام ٢٠٠٥

٦- وأخذ الكلمة المراقب المالي ومدير `شعبة الإدارة المالية وإدارة الإمدادات` لكي يقدم إضافة تحديثية بشأن ميزانيات البرامج والتمويل لعام ٢٠٠٥ (EC/55/SC/CRP.22). وقدم مزيداً من التفاصيل عن التدابير الجاري اتخاذها لإدارة الميزانية البرنامجية السنوية لعام ٢٠٠٥ والتأثير السلبي المترتب على تقلبات أسعار الصرف مع عدم توقع ارتفاع قيمة دولار الولايات المتحدة، الأمر الذي أدى من الناحية الفعلية إلى تخفيض الأموال المتاحة في عام ٢٠٠٥ بمقدار ٤٥ مليون دولار. وأضاف أن المذكرة المتعلقة بتقلبات أسعار الصرف تشرح أنه بينما يمكن أن تتسبب هذه التقلبات في إحداث إخلال هام في الوضع المالي للمفوضية في الأجل القصير، فإن تأثيرها محايد بصورة عامة على مر الوقت بالنظر إلى أن آثارها على الدخل تُعوَّض بالآثار المماثلة على الإنفاق. وحذر المراقب المالي من أنه وإن كان سيجري بعناية رصد وإدارة العجز المُسقَط في الميزانية وقدره ٩٨,٩ مليون دولار، فإنه ما لم تتوفر إسهامات إضافية فلن تتمكن المفوضية من تنفيذ الميزانيات المفروض عليها حد أعلى بالفعل. وقال إن التحويلات من الاحتياطي التشغيلي كانت مرتفعة نسبياً من الفئة الثانية، ولكنها من الفئة الأولى كانت أدنى عما كانت عليه في عام ٢٠٠٤، وهو ما يعكس الجهود المبذولة للحفاظ على أكبر توازن ممكن في إطار الفئة الأخيرة في حالة حدوث احتياجات طارئة.

٧- وعلق مدير شعبة العلاقات الخارجية على حالة التمويل لعام ٢٠٠٥، فكرر الإعراب عن أوجه القلق المذكورة سابقاً بشأن العجز المتوقع فيما يتعلق بالميزانية البرنامجية السنوية. ووجه الانتباه أيضاً إلى مستويات التمويل للبرامج التكميلية الرئيسية لعمليات الإعادة إلى الوطن في بوروندي وجنوب السودان وجمهورية الكونغو الديمقراطية؛ وللأنشطة المضطلع بها في شرقي تشاد ودارفور؛ ولعملية العراق. وتتطلب هذه العمليات جميعاً الحصول على دعمٍ إضافي لكي تتمكن المفوضية من مواصلة هذه الأنشطة في الربع الأخير من العام دون انقطاع.

وأضاف أن المفوضية تواصل الجهود المبذولة لزيادة وتنويع قاعدة تمويلها، ولالتماس مزيد من الدعم من القطاع الخاص، ولا سيما عن طريق إنشاء مجلس قادة قطاع الأعمال التابع للمفوضية، ولاستكشاف اعتمادات التنمية واعتمادات الميزانية الأخرى، بما في ذلك تدبيرها من وزارات الداخلية والعدل. وكانت المشاركة في عملية توجيه النداءات الموحدة أكثر اتساقاً كما بُذلت جهود لتعزيز الأنشطة المشتركة مع المنظمات غير الحكومية بغية تدعيم تحقيق الأهداف المشتركة. وختاماً، وجه المدير مرة أخرى نداءً للحصول على مساهمات إضافية ومرنة من أجل اختتام هذا العام دون إلحاق إخلال بالعمليات.

٨- وأعربت وفود كثيرة عن قلقها الشديد إزاء العجز المُسقَط، وتأثير الحدود القصوى المفروضة على الميزانية والفجوات المحتملة في تنفيذ بعض العمليات، ولا سيما حالات الإعادة إلى الوطن. واستفسر البعض عن كيفية تحديد الأولويات فيما بين عمليات التخفيض. ووجهت من جديد عدة وفود نداءات للتفكير على نحو وافٍ في إسهامات البلدان المضيفة، واستفسر أحد الوفود عن عدم وجود بيانات بشأن اللاجئين في منطقة الأمريكتين.

٩- وأعرب وفد المغرب عن تحفظاته بشأن الميزانية المقترحة لعام ٢٠٠٦ بخصوص السكان الموجودين في تندوف (الجزائر). وأشار إلى أنه لم يتلق بعد الرد الذي وعدت به المفوضية على استفسار هذا الوفد بشأن تسجيل هؤلاء السكان، وأن المفوضية تُبقي في الوقت نفسه على رقم ٠٠٠ ١٦٥ شخص المستند إلى تقدير لهم من جانب الجزائر في عام ١٩٨٢. والطبيعة الساكنة لهذا الرقم على مر السنين وعدم تسجيل هؤلاء السكان يمثلان حالة شاذة في المفوضية وانتهاكاً لقرارات الجمعية العامة فضلاً عن استنتاجات اللجنة التنفيذية. وأوضح أن المغرب لديه معلومات مفادها أن المفوضية وبرنامج الأغذية العالمي وهيئة OLAF قد خلصت إلى أن هذا الرقم المقدم من الجزائر مبالغ فيه بقدر كبير. وأوضح أن المغرب لن يتمكن لذلك من اعتماد بند الميزانية المقترح للسكان في مخيمات تندوف.

١٠- ورداً على ذلك، أشار وفد الجزائر إلى أن المفوضية وبرنامج الأغذية العالمي قد قاما، فيما بين عامي ١٩٩٧ و٢٠٠٠، بالتعاون مع السلطات الجزائرية، بإجراء تسجيل تمهيدي في مخيمات تندوف حدد وجود ٠٠٠ ١٥٤ لاجئ معظمهم من النساء والأطفال. وأضاف الوفد أن الجزائر، وقد لاحظت أن المفوضية أعلنت خلال المناقشة أنها ستُقصر المساعدة المقدمة على ٠٠٠ ٩٠ لاجئ يعتبرون أضعف هؤلاء السكان، تتساءل عن المعايير المستخدمة في اتخاذ هذا القرار الأحادي. ورداً على ذلك، ذكر وفد المغرب أن التسجيل التمهيدي الذي نُظم في عام ١٩٩٩ قد جرى، وفقاً للمفوضية، دون حضور آحاد أفراد الأسر.

١١- وطمأنت نائبة المفوض السامي والمراقب المالي الوفود على أن الحالة فيما يتعلق بتمويل المفوضية لعام ٢٠٠٥ ليست بالخطورة التي كانت عليها في عام ٢٠٠٢. فلن يلزم اتخاذ تدابير متطرفة ولكن توجد حاجة إلى إجراء تعديلات لتغطية التكاليف ومواجهة الخسائر التي لا يمكن التنبؤ بها والتي تُعزى إلى تقلبات أسعار الصرف، فضلاً عن الحاجة إلى أموال إضافية. ولن تنطوي عملية فرض حدود قصوى على إجراء تخفيضات محورية في الميزانية. وقد فُوِّض المديرون في الميدان وفي الوحدات الفردية الموجودة بالمقر سلطة تطبيق معاييرهم هم، مثلاً، فيما يتصل بمعدل تنفيذ البرامج.

باء - الميزانية البرنامجية السنوية لعام ٢٠٠٦

١٢- أعربت عدة وفود عن قلقها إزاء الزيادة المقترحة بنسبة ١٦ في المائة في الميزانية البرنامجية السنوية بالمقارنة مع عام ٢٠٠٥ واستفسرت عما إذا كانت هذه الزيادة واقعية في ضوء العجز المُسقَط في التمويل في عام ٢٠٠٥. وقال أحد الوفود إنه بينما يؤيد مبدأ إدراج البرامج التكميلية ضمن التيار الرئيسي للبرنامج السنوي ومبدأ وجود مساهمات مرنة وغير مخصصة، فإنه يتساءل عما إذا كان دمج الميزانيات التكميلية الكبيرة مثل عملية الإعادة إلى الوطن المتعلقة ببوروندي قد لا تسفر عن تقليل الموارد المتاحة لهذه العملية، وطالب بتوفير تمويل مطرد لعملية إعادة الإدماج هذه.

١٣- ورحبت وفود كثيرة بما أُكِّد عليه في ميزانية عام ٢٠٠٦ من التركيز على الحماية الأكثر توجهاً نحو الميدان وشجعت على مواصلة الخطوات المتخذة في اتجاه الإدارة القائمة على تحقيق نتائج وتقييمات الاحتياجات الشاملة. بيد أنه وُجِّه عدد من النداءات من أجل زيادة البيان التفصيلي للأرقام لكي تعكس الغايات والأهداف على الأصعدة الإقليمية ودون الإقليمية بل وحتى القطرية. وقد اشتملت الاقتراحات المتعلقة بكيفية جعل وثيقة الميزانية "أيسر من حيث القراءة" على اقتراح بإدماج الجداول في النص السردي. وفيما يتعلق بمسألة استخدام الفئة الثانية من الاحتياطي التشغيلي، وُجد تأييد عام لمد أجل الفترة التجريبية على أن يكون مفهوماً أنه سيُجرى استعراض مستقل قبل اتخاذ قرار بشأن استخدامه في الأجل الأطول. واقترح أحد الوفود أن تضع المفوضية مبادئ توجيهية أخلاقية ومدونة قواعد سلوك بشأن جمع التبرعات من القطاع الخاص. وطالب وفد آخر بتقديم تقارير منتظمة عن قضايا نوع الجنس والمساواة.

١٤- وتركز قدرٌ كبير من المناقشة على مسألة المشردين داخلياً. فرحبت عدة وفود بالعرض الشفاف من جانب المفوض السامي لهذه القضية أثناء الاجتماع التشاوري غير الرسمي المعقود في ٢٠ أيلول/سبتمبر. وأُعرب عن القلق إزاء آثار تنشيط النهج التعاوني للأمم المتحدة على الميزانية. وبينما نوهت الوفود بالعزم المُعلن من جانب المفوض السامي على الإبقاء على "حاجز منيع" يحول دون تأثر اللاجئين بالإنفاق على الأشخاص المشردين داخلياً، فتموَّل تكاليف هذه الفئة الأخيرة من أموال "إضافية"، فإنها تساءلت عن الكيفية التي تُنفق بها المفوضية بالفعل على المشردين داخلياً وكيف يمكن أن تحدد ما إذا كانت الأموال "إضافية" حقاً. وأُعرب عن القلق أيضاً إزاء كون المفوضية هي "ممول الملاذ الأخير" في مجموعات لها هي فيها دور القيادة وكيف ستجري إدارة ذلك.

١٥- وعقب المناقشات التي دارت أثناء الاجتماع التشاوري غير الرسمي المعقود في ٢٠ أيلول/سبتمبر، وُجد تأييد عريض فيما بين الوفود لإنشاء منصب مفوض سامٍ مساعد (لشؤون الحماية) مع شرط، اقترحه وفدان، مؤداه أن يشمل القرار المعني توجيه طلبٍ إلى المفوض السامي بالنظر في إنشاء هذا المنصب في السياق الأوسع لتوصيات تقرير مانيه (Mannet) وبتقديم تقرير إلى اللجنة التنفيذية في دورتها السابعة والخمسين في عام ٢٠٠٦. وسيُطلب في القرار أيضاً إجراء تقييم لتأثير المنصب الجديد على توفير الحماية وتنفيذ التغيرات التنظيمية الهيكلية، ويُقدَّم تقرير عن ذلك في الدورة الثامنة والخمسين للجنة التنفيذية في عام ٢٠٠٧.

١٦- ورداً على الأسئلة المتعلقة بالقضايا العامة المُثارة بخصوص ميزانية عام ٢٠٠٦، أكدت نائبة المفوض السامي أن معايير التقييم الشامل للاحتياجات ستُدرج في تعليمات التخطيط المتعلقة بالأعمال التحضيرية لميزانية

عـــام ٢٠٠٧. وأعربـــت أيضاً عن التقدير لمساهمات الحكومات المضيفة وأعربت عن أملها في زيادة الاستجابة لشـــواغل هـــذه الحكومات في المستقبل عن طريق التقييمات الشاملة للاحتياجات. وبينما سلَّمت نائبة المفوض السامي بخطورة وجود فجوة توقعات في ميزانية عام ٢٠٠٦، فإنها أعربت عن اعتقادها بأن المفوضية ستقوم، متى حُدِّدت هذه الفجوة في ضوء التمويل المُتوقع، بالتكيّف مع الوضع وبالتخطيط لكيفية التغلب على هذه الفجوة في ظل وجود فترة سابقة أطول منها في السنوات السابقة. وفيما يتعلق بالقلق إزاء حدوث انخفاض محتمل في التمويل للبرامج التكميلية متى أُدرجت ضمن التيار الرئيسي للبرنامج السنوي، أعربت نائبة المفوض السامي عن موافقتها على أن هذا يشكل خطراً واقترحت أن تجري المفوضية دراسة لتقييم تأثير إدراج الميزانيات التكميلية الكبيرة ضمن التيار الرئيسي للميزانيات السنوية وتقديم تقريرٍ عن ذلك إلى اللجنة التنفيذية. وتعهدت أيضاً بجعل وثيقة الميزانية الـــبرنامجية السنوية أيسر قراءةً ورحبت بتبادلٍ الآراء غير الرسمي مع الوفود بشأن كيفية القيام بذلك. ورداً على أحد الاستفسارات بخصوص مستقبل `مبادرة تكملة الاتفاقية`، شرحت أن الوحدة المعنية سيجري وضعها في المقر مع نقل بعض الوظائف إلى خدمات الحماية ووظائف أخرى إلى خدمات العمليات. وبخصوص مسألة وضع مدونة قواعد سلوك لعملية جمع التبرعات من القطاع الخاص، قالت نائبة المفوض السامي إن المفوضية لديها بعض المبادئ التوجيهية بشأن ذلك ولكنها لم تضع بعد مدونة قواعد أخلاقية رسمية. وأوضح مدير العلاقات الخارجية المسائل الخاصة بمعايير القرار المتعلق بإدراج الميزانيات التكميلية ضمن الميزانية السنوية، فشرح أن القاعدة هي القيام بذلك بعد مرور عامٍ واحد؛ بيد أنه إذا كانت الحالة المعنية غير مستقرة فقد يُترك البرنامج التكميلي كما هو لمدة سنة أخرى للسماح بالمرونة.

١٧- وبخصـــوص مسألة إنشاء منصب لمفوض سامٍ مساعد (لشؤون الحماية) وما يقابلها من تغيرات تنظيمية، أشارت نائبة المفوض السامي إلى أنه يوجدً تأييد عام لذلك، ولكن الوفود ترغب في طمأنتها على عدد من النقاط. وهـــذه تشـــمل اتخاذ إجراء مبكر بشأن ملء المنصب الشاغر الخاص بالأمين العام المساعد (لشؤون العمليات)؛ وتحسين تنسيق أنشطة المفوضية في جميع المجالات؛ وعدم نشوء آثار مالية إضافية؛ وتقديم تقريرٍ بعد عامين بشأن القـــيمة المضـــافة للمنصب من حيث تحسين توفير الحماية في الميدان وكذلك من حيث دوره في العملية المستمرة المتمثلة في تعزيز كفاءة وثقافة الإدارة على وجه الإجمال في جميع مكونات المنظمة؛ وتقديم تقارير أكثر انتظاماً عن قضايا انعدام الجنسية؛ وإنشاء وظيفة برتبة مد-١ تُخصص لإعادة التوطين.

جيم - جعل الميزانية البرنامجية ميزانية لفترة سنتين

١٨- عـــرض المراقب المالي الورقة المتعلقة بالانتقال المقترح إلى جعل الميزانية البرنامجية للمفوضية ميزانية لفترة ســـنتين. وقد رحبت اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية بالتقدم المحرز وأقرت الخطة المعروضة إجمالاً في ورقـــة غـــرفة الاجتماعات EC/55/SC/CRP.20. وفيما يتصل بالتحديات المُتوقعة والتدابير الممكنة للتخفيف منها، وجَّه المراقـــب المالي الانتباه بصورة خاصة إلى الحاجة إلى وضع معايير مُحددة لتوقيت عملية إدراج البرامج التكميلية - بما في ذلك البرامج المنشأة لتولي التزامات إضافية مستقبلية فيما يتعلق بالمشردين داخلياً - ضمن الميزانية البرنامجية لفترة الســـنتين ودعا إلى إجراء مشاورات مع الدول الأعضاء بشأن هذه القضية في العام المقبل. وستُعرض على اللجنة الدائمـــة أثـــناء عام ٢٠٠٧ التغييرات المقترحة على القواعد المالية فيما يتصل بالانتقال إلى الميزنة لفترة السنتين، وستقوم المفوضية قبل ذلك باقتراح عقد اجتماعات تشاورية غير رسمية بشأن طائفة من القضايا الرئيسية.

١٩- وأعربت الوفود عن تأييدها العام لمبدأ فترة السنتين، ولكن الأغلبية التي أخذت الكلمة أوضحت أنها ستواصل تقديم إسهامات مالية مدتها عام واحد وأنها تتوقع استمرار تقديم التقارير السنوية. وأُعرب عن الأمل في أن تساعد الميزنة لفترة السنتين المفوضية على تحسين أدائها وعلى المضي قُدماً في اتجاه الميزنة والإدارة المرتكزتين على النتائج، ووُجِّه نداء بإجراء مشاورات مُبكِّرة مع المانحين وبتحديد معايير إدراج البرامج التكميلية ضمن الميزانية العامة. وشكر المراقب المالي الوفود على تأييدها القوي ووافق على وضع مقترحات بشأن كيفية دمج البرامج التكميلية في الميزانية البرنامجية لفترة السنتين لكي تُناقش أثناء المشاورات.

خامساً - الإدارة والمراقبة المالية والرقابة الإدارية والموارد البشرية

ألف - التمويل

٢٠- عرض المراقب المالي التقرير المتعلق بحسابات المفوضية لعام ٢٠٠٤، ملاحِظاً أن مجموع النفقات قد بلغ ١,٠٢٧ مليار دولار متضمناً مبلغاً مُرحَّلاً إلى عام ٢٠٠٥ قدره ٦٥ مليون دولار. وقد تحققت هذه النتيجة عن طريق مزيجٍ من الإدارة الحريصة والانضباط المالي. وقال إن الحدود القصوى الأولية المفروضة على الميزانية التي طُبِّقت في بداية العام قد رُفعت بحلول الربع الأخير، بفضل تحقّق مكاسب كبيرة في النقد الأجنبي في العام السابق. وطمأن المراقب المالي الوفود على أن المفوضية، كما أوصى بذلك مجلس مراجعي الحسابات، تواصل جهودها الرامية إلى تعزيز المراقبة المالية على المشاريع التي يتولاها الشركاء المُنفِذون.

باء - الرقابة

٢١- تناول المراقب المالي جدول الأعمال بخصوص تقرير مجلس مراجعي الحسابات المتعلق بحسابات المفوضية لعام ٢٠٠٤ والتدابير المتخذة أو المقترحة استجابةً لهذه التوصيات، فأشار إلى أن الحسابات قد حظيت برأي إيجابي غير منقوص كان موضع ترحيب خاص باعتبار هذا العام هو أول سنة لإقفال الحسابات باستخدام نظام "بيبولسوفت" (PeopleSoft) الذي طرح عدداً من التحديات. وأوضح أن المفوضية تتفق، فيما يتعلق بتقرير مجلس مراجعي الحسابات، تقريباً مع جميع التوصيات الواردة فيه وأنها قد بدأت في تنفيذها، ولا سيما فيما يتصل بخطة العمل المتعلقة بإعادة التوطين والمناهضة للاحتيال؛ وتمويل الالتزامات لما بعد الخدمة فيما يتعلق بالاستحقاقات التالية للتقاعد ووضع مبادئ توجيهية فيما يتعلق بتكاليف الوظائف المُموَّلة في إطار الميزانية العادية للأمم المتحدة؛ وتفويض السلطة المالية وتنقيح التعليمات المالية بشأن المشتريات والتوريد والإدارة النقدية والمحاسبة على الصعيد الميداني، بما يتمشى مع الأخذ بمشروع تجديد نُظم الإدارة. وقال إنه سيجري إبلاغ الاجتماع الخامس والثلاثين للجنة الدائمة في آذار/مارس ٢٠٠٦ بمزيدٍ من التفاصيل عن المتابعة الجارية لتوصيات مراجعة الحسابات لعام ٢٠٠٣.

٢٢- وكان وجه القلق الرئيسي الذي أثارته الوفود هو الحاجة إلى إيلاء أولوية لضمان أن يمكن إصدار شهادات مراجعة حسابات فيما يتعلق بالشركاء المنفذين. وأكدت الوفود أيضاً على أهمية مواصلة الجهود الرامية إلى الحصول على موظفين مؤهلين تأهيلاً ملائماً "في المكان الصحيح والوقت الصحيح" وأعرب أحد الوفود عن الأمل في ألا تؤدي التوصيات الرامية إلى خفض استعمال موظفي المشاريع إلى أن تعرِّض للخطر مشروع تعزيز

قـــدرات الاســـتجابة السريعة في مجال الحماية وبرامج نشر موظفي إعادة التوطين. ودعا أحد الوفود إلى تقديم معلومات موجزة عن تدابير مكافحة الاحتيال المتصلة بمباشرة عملية إعادة التوطين.

٢٣- وأشـــار المراقب المالي، في ردوده على ذلك، إلى أن تدابير مكافحة الاحتيال المشار إليها لا تتعلق فقط بمباشرة عملية إعادة التوطين بل إنها تشكل جزءاً من الجهود الإجمالية التي تبذلها الأمم المتحدة لمكافحة الاحتيال. وفـــيما يتعلق بمسألة إصدار شهادات مراجعة حسابات فيما يتعلق بالشركاء المنفذين، صدرت بالفعل تعليمات جديدة ومن المتوقع إجراء تحسينات. وأضافت نائبة المفوض السامي تأكيداتها بأن مخططات وزع الموظفين، التي تتسم بأنها ضرورية لأغراض المرونة والاستجابة لحالات الطوارئ، لن تتأثر بالتوصية الداعية إلى عدم استمرار وظائف المشاريع.

٢٤- وعرض رئيس دائرة مراجعة حسابات المفوضية التقرير المتعلق بالمراجعة الداخلية للحسابات في المفوضية للفـــترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥. وعـــند اختيار مهام مراجعة الحسابات للسنة المعنية، أُعطيت أولوية للعمليات الطارئة وللبرامج أو المشاريع الكبيرة الحجم الأخرى، بما في ذلك عدد من عمليات الإعادة إلى الوطن في أفريقيا؛ وعمليات تشاد والسودان؛ وأنشطة المفوضية في إطار الصندوق الاستئماني للعراق الذي يدخل ضمن مجموعة الأمم المتحدة الإنمائـــية؛ واشـــتراك المفوضية في جهود الإغاثة في إطار كارثة موجات المد الزلزالي "تسونامي"؛ وشتى جوانب مشروع تحديد نُظم الإدارة. وقد بلغ مجموع الوفورات والاستعادات الممكنة المُحددة نحو ٣,٤ ملايين دولار من دولارات الولايات المتحدة. وقد أدت الترتيبات الجديدة لتقديم التقارير التي يمكن في إطارها للدول الأعضاء أن تطلـــب نســـخة مـــن تقريـــر مراجعة حسابات إلى تحقيق استجابات أسرع وأكثر انتباهاً لاستنتاجات مراجعة الحسابات، وهو تطور إيجابي أدى إلى زيادة الشفافية لصالح كل من المفوضية ومكتب خدمات الرقابة الداخلية. وأثـــناء الفترة المشمولة بالتقرير، بدأت دائرة مراجعة حسابات المفوضية في القيام بمشروع تجريبي لإدارة المخاطر بالـــتعاون مع مؤسسة "برايس ووتر هاوس كوبرز" (PricewaterhouseCoopers) يهدف إلى تنمية ثقافة الوعي بالمخاطر والتعامل النشط مع المخاطر داخل المفوضية.

٢٥- ورداً على أسئلة من أحد الوفود، شرح رئيس دائرة مراجعة الحسابات أن دائرته يمكن أن تشترك أحياناً في تحقيقات بشأن الاحتيال ولكن هذا يعتمد على نوع الوضع القائم ويمكن أن يجري بالتعاون مع مكتب المفتش العـــام. وأضـــافت نائبة المفوض السامي أن المفوضية ما فتئت تبذل جهوداً كبيرةً لتعزيز آلياتها الرقابية ولزيادة مستوى الاحترافية لدى موظفيها، ولا سيما في مجال مكافحة الاحتيال، بما في ذلك عن طريق إنشاء أربع وظائف جديدة لوحدة التحقيقات فضلاً عن أربع وظائف جديدة لمهام لتفتيش.

جيم - الإدارة

٢٦- عـــرض مدير شعبة نظم المعلومات والاتصالات الإنجازات التي حققتها الشعبة والتحديات التي ما زالت ماثلة أمامها فيما تبذلـــه من جهود لكي تكون محركاً للتغيير في المنظمة ولكي ترسي أساساً لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات للمستقبل. وقال إن استراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الجديدة، التي ورد وصفها في ورقة غرفة المؤتمرات EC/55/SC/CRP.23 (وCorr.1)، نالت تأييد الإدارة العليا وإنه يُسترشَد بها في تطوير تكنولوجيا المعلومـــات والاتصالات، مع التركيز بوجه خاص على توسيع نطاق التغطية بمشروع تحديد نظم الإدارة وزيادة اســـتعماله؛ وتوحـــيد طلبات تسجيل اللاجئين والاستجابة لحالات الطوارئ؛ وتحسين قدرة المفوضية على إدارة

المعـــارف في المقر وفي الميدان. وقال إن تطبيق نُظم المشروع في المقر في سبيله إلى الإنجاز. وعلى الصعيد الميداني، أفاد المدير أن تحديات خاصة تواجه تعميم التطبيقات الجديدة على ما يزيد عن ١٦٠ مكتباً و١ ٧٠٠ مستعمِل، ما يستدعي اتباع نهج متدرج ومرن. ولكنه تحدث أيضاً عن الفرص العظيمة التي يتيحها المشروع للمنظمة لزيادة الإنتاجـــية مـــع تكيف الموظفين مع النظام بغية اعتماد سبل أسرع وأكفأ لإدارة العمليات التجارية التي تقوم بها المفوضية.

٢٧- وأثـــارت الوفـــود نقاطـــاً من بينها الطريقة التي يمكن بها للمفوضية أن تقيِّم فوائد النظام الجديد وتحلل الاســـتثمارات التي قامت بها، وكذلك كيفية الحفاظ على المستوى اللازم من الخبرة التقنية في الميدان متى اكتمل تنفـــيذ مشروع تجديد نظم الإدارة تنفيذاً تدريجياً. وأثنى أحد الوفود على قرار المفوضية التحول عن الجهات التي تقدم الخدمات حلياً والاستعاضة عنها بمركز الأمم المتحدة الدولي للحساب الإلكتروني الموجود في جنيف، ما يحقق وفورات كبيرة في التكاليف خلال السنوات الثلاث القادمة.

٢٨- وأكـــد مديـــر شـــعبة نظم المعلومات والاتصالات أن مسألة الحفاظ على الكفاءات الفنية بين الموظفين الميدانـــيين في المســـتقبل مسألة يجري بحثها. فمن وجهة نظر الميزانية، يُعتزم خفض تكاليف مشروع تجديد نظم الإدارة إلى الصفر بحلول ميزانية عام ٢٠٠٨؛ إلا أنه حذّر من أن بدء التنفيذ الميداني معقد جداً وحافل بالتحديات عـــلى الـــرغم من التعاون الممتاز الذي تقدمه المكاتب الإقليمية. وقال إنه يوافق تماماً على ضرورة تحليل عوائد الاستثمار في مشروع تجديد نظم الإدارة، وأكد للوفود أن المفوضية تحاول فعلاً تقييم التكاليف والمعايير الخاصة بقـــياس عوائـــد الإنتاجية وإثباتها، وهو أمر سيتم القيام به متى عُمِّم النظام على نطاق عالمي في السنوات القليلة القادمـــة. ورداً عـــلى أحد الاستفسارات، شدد على أن الأولويات المحددة في استراتيجية تكنولوجيا المعلومات مرتبطة بالأهداف والأولويات العالمية للمفوضية.

٢٩- وأشـــارت نائبة المفوض السامي إلى بعض ما أُنجز حتى الآن في الإبلاغ المباشر عن حركات الإمدادات والاســـتفادة من أبواب الميزانية. وستؤدي المراحل المقبلة من تنفيذ خدمات إدارة الموارد البشرية إلى إلغاء بعض التكالـــيف والوظائف وتحقيق مزيد من الكفاءة. وأعلنت أن عرضاً عن مشروع تجديد نظم الإدارة سيقدَّم أثناء دورة اللجنة التنفيذية.

دال - الموارد البشرية

٣٠- قدم مدير شعبة إدارة الموارد البشرية تقريراً شفوياً محدَّثاً إلى اللجنة الدائمة، عرض فيه أرقاماً محدَّثة عن موظفي المفوضية، بما في ذلك النسبة المئوية للنساء اللاتي يشغلن مناصب فنية دولية، وأبرز التقدم المحرز في مسألتي "موظفـــي المشـــاريع" و"الموظفين في الفترات الفاصلة بين المهام". وأشار أيضاً إلى التطورات في إدارة الوظائف والانـــتقال بينها؛ وظروف العمل؛ وإدارة الأداء؛ وتطوير المهارات الإدارية؛ والمساءلة. وتحدث عن العمل المتعلق بوضـــع استراتيجية متكاملة للموارد البشرية ومواصلة تحديث نظم المعلومات البالية في إطار مشروع تجديد نظم الإدارة.

٣١- ورحبت عدة وفود بالتقرير المحدث واصفة إياه بأنه شامل ومفيد، وطلبت تقديم التقارير المحدثة المقبلة بشأن مسائل الموارد البشرية قبل الاجتماعات بفترة بحيث تتاح دراستها ومناقشتها بمزيد من التعمق. وفيما أعربت الوفود عن تقديرها ودعمها للتحسينات التي أُدخلت على إدارة الموارد البشرية، ومنها بوجه خاص التطورات المتعلقة بـ "الموظفين في الفترات الفاصلة بين المهام"، أكدت الوفود وجود عدد من المسائل التي لا تزال تثير قلقها، بما في ذلك معدل التسرب من الدورات التدريبية وطبيعة الدورات؛ ونقص الموظفين الميدانيين من ذوي الخبرة في مجال الحماية، ولا سيما الإناث منهم. كما أعربوا عن قلقهم إزاء مسألة أحدث عهداً هي ما يمكن أن يخلفه توسيع دور المفوضية في حالات المشردين داخلياً من أثر على الاحتياجات من الموظفين.

٣٢- وأجاب المدير أنه سيتيح تقاريره الشفوية المحدثة في شكل مكتوب وأنه يرحب بتقديم التقارير المحدثة قبل الاجتماعات بفترة. وفيما يتعلق بالدورات التدريبية، تحدث بإيجاز عن منشأ الدورات التدريبية الرئيسية الثلاث التي ستصبح إلزامية وطبيعتها وضوابطها، وأشار بوجه عام إلى أن الدورات المتاحة تتلقى صدى إيجابياً ولكنها قد لا تكون "هادفة" بما فيه الكفاية في إطار استراتيجية متكاملة للموارد البشرية. وقال إنه سيتعمق في بحث مسألة معدل التسرب. وفيما يتعلق بعمليات توزيع الموظفين ونقص الموظفين الميدانيين من ذوي الخبرة في مجال الحماية، ثبت أن إجراء التعيين المعجل وتوزيع الفِرَق في حالات الطوارئ هما أداتان مفيدتان، ولكن الأمر يتطلب آليات أكثر مرونة. وتوجد مسألة متصلة بذلك هي مسألة ما إذا كانت توجد في بعض الحالات وظائف كافية وعدد كاف من الموظفين لشغلها. وقال إن هذه المسألة تستوجب مزيداً من التحليل. وأكد المدير أن تعيين الموظفين لحالات المشردين داخلياً يجب ألا يكون على حساب تعيين الموظفين لشؤون اللاجئين؛ وأشار إلى أن الشعبة تشارك منذ البداية في الاجتماعات الداخلية للأفرقة الأساسية المعنية بالمشردين داخلياً وأنها تدرك تماماً هذه الضرورة الحتمية. ورداً على أسئلة محددة بشأن "الموظفين في الفترات الفاصلة بين المهام"، قدم إحصاءات مفصلة عن أعدادهم وعن متوسط الفترة الزمنية التي يبقى فيها الموظفون في هذا الوضع، ملاحظاً أن الاتجاه الهبوطي أصبح الآن ثابتاً.

٣٣- ورداً على استفسار من الرئيس بشأن الأرقام المقدمة لملاك الموظفين ومخصصات التمويل، قال المدير إنه موافق على ضرورة الاتساق والدقة والشفافية في هذه الأرقام ولكنه لاحظ أن الإحصاءات يمكن أن تشمل فئات مختلفة من الموظفين لأغراض مختلفة. ويمكن للمفوضية أن تقدم أرقاماً عن عدد الموظفين الذين يعملون في المناطق المختلفة أو يعملون دعماً لها، كما أن لديها أرقاماً عن مبالغ الميزانية الكلية التي تخصصها لمختلف المناطق، الأمر الذي يمكن أن تؤكده المكاتب الإقليمية. ورداً على أسئلة محددة من الرئيس وبعض الوفود عن ملاك الموظفين والتمويل لمنطقة الأمريكتين، قدمت نائبة المفوض السامي ومدير مكتب الأمريكتين أرقاماً ومراجع عن هذه المسألة.

سادساً - الأنشطة الإقليمية والبرامج العالمية

٣٤- عرض نائب رئيس دائرة الطوارئ والأمن ورئيس قسم السلامة الميدانية تقريراً محدثاً عن إدارة سلامة وأمن الموظفين (EC/55/SC/CRP.21)، أبرزا فيه النقاط التالية: العوامل المسؤولة عن الاستعراض الشامل لإدارة الشؤون الأمنية؛ والمسائل الرئيسية في خطة العمل الأمنية لفترة السنتين؛ والأولوية العالية التي تولى للتدريب وبناء القدرات؛ وموجز عن الدراسة الاستقصائية لمعايير التشغيل الأمنية الدنيا والتعاون مع إدارة الأمم المتحدة للسلامة والأمن وغيرها من منظمات الأمم المتحدة؛ ومجالات تركيز العمل في المستقبل. وتم التشديد على الدور الريادي للمفوضية في "ملكية" إدارة الشؤون الأمنية وإرساء "ثقافة الأمن" داخل المفوضية.

٣٥- وأكـــدت الوفود من جديد تقديرها لأهمية ضمان أمن موظفي المفوضية، ولا سيما الموظفين العاملين في مواقـــع نائـــية وخطرة. وطلبت الوفود إلى المفوضية أن تدرج احتياجات التمويل لعام ٢٠٠٦ بأسرع ما يمكن واستوضحت عن كيفية جمع الأموال، خاصة لتغطية ما يبدو أنه عجز في التمويل قدره ١٠ ملايين دولار. وسأل أحـــد الوفود عما هو متوقع من أعضاء اللجنة التنفيذية وعن توقيت ذلك. وحث وفد آخر الدول على التصديق عـــلى الاتفاقية المتعلقة بسلامة موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها لعام ١٩٩٤. وأشارت عدة وفود إلى أهمية عقد الشراكات وتقديم ردود على نطاق المنظومة في مجال أمن الموظفين، وأبدت اهتمامها في تلقي معلومات إضافية عن دور منسق الأمم المتحدة لشؤون الأمن وإدارة الأمم المتحدة للسلامة والأمن، وعن كيفية تحقق التعاون "في الميدان". وطلب أحد الوفود مزيداً من المعلومات عن التقدم المحرز في وضع توجيهات أوضح بشأن العمل مع القـــوات العســـكرية، فـــيما استفسر وفد آخر عن الدور الذي يمكن أن يؤديه المركز الإلكتروني في هذا المجال. واعتبرت الوفود أن اختيار الموظفين وتدريبهم على التدابير الأمنية يتسم بأولوية عالية، إلا أن أحد الوفود أعرب عن اهتمامه في معرفة المزيد عن الاستثمار في معدات الأمن الشخصي.

٣٦- وفـــيما يتعلق بمسائل التمويل، أجابت نائبة المفوض السامي ورئيس قسم السلامة الميدانية بأن المفوضية فوتـــت الفـــترة الحاسمة لإدراج بعض احتياجات التمويل في الميزانية البرنامجية السنوية لعام ٢٠٠٦ لحاجتها إلى معلومات محدثة من بعض المكاتب الميدانية. وفيما يخص الخيارات المتاحة للتمويل، أعطيت الأولوية العليا والأولى لالـــتماس التمويل من صناديق الأمم المتحدة المشتركة لأن المشكلة مشكلة مشتركة. وأكد رئيس دائرة الطوارئ والأمـــن بالإنابـــة ورئيس قسم السلامة الميدانية أن المفوضية ترى نفسها جزءاً لا يتجزأ من إطار الأمم المتحدة المشترك الذي أنشأه منسق الأمم المتحدة لشؤون الأمن وأنها تعمل بالتعاون الوثيق مع إدارة الأمم المتحدة للسلامة والأمن في الميدان، وإن كان هذا التعاون "في طور التقدم". وسيجري تعزيز التعاون بحيث يتاح للمفوضية خفض عدد مستشاري السلامة الموزعين في الميدان، ولا سيما في العواصم. وأبرز أيضاً التطورات في مجال التدريب، بما في ذلـــك الـــتطورات المتعلقة بإدارة المخاطر الأمنية وبالمركز الإلكتروني. ورداً على السؤال المتعلق بتدابير السلامة الشخصية، قدم رئيس قسم السلامة الميدانية معلومات عن قائمة التدابير التي أقرت وبدأ تنفيذها وعن معدلات الامتثال.

سابعاً - البرنامج/سياسة الحماية

٣٧- قدمت مديرة شعبة الدعم التشغيلي مذكرة معلومات عن صلة أنشطة المفوضية بالأهداف الإنمائية للألفية (EC/55/SC/INF.1)، ســـلطت الضـــوء فـــيها عـــلى الإدماج التدريجي للأهداف الإنمائية للألفية في الأهداف الاستراتيجية للمفوضية والتوجيهات السنوية للبرامج وكذلك في أدوات رصد البرامج. وأكدت أن المفوضية تنظر إلى كل هدف من الأهداف الإنمائية للألفية على أنه يتساوى في الأهمية لدى الجهات الإنسانية والجهات الإنمائية وأنهـــا تنطـــبق عـــلى اللاجئين بقدر ما تنطبق على المجتمعات المضيفة لهم. وقالت إن على المفوضية أن تضاعف جهودها لضمان استفادة اللاجئين وغيرهم ممن تهتم بهم المفوضية من الأهداف الإنمائية للألفية وضمان مساهمتهم في تحقيقها. وأوضحت المديرة كيف تأمل المفوضية مواجهة هذا التحدي.

٣٨- وأعربت الوفود التي أخذت الكلمة عن دعمها القوي للصلة التي تقيمها المفوضية بين الحماية والمساعدة مـــن جهـــة والأهـــداف الإنمائية للألفية من جهة أخرى، وأثنت على ما تبذله المفوضية من جهود لإدماج هذه الأهداف في عملها. وأكدت أنه من المهم بوجه خاص أن تراعي الحكومات المضيفة شؤون اللاجئين في خططها

الإنمائية الوطنية. كما رحبت هذه الوفود بما يقدمه البنك الدولي وصندوق النقد الدولي من مساهمة إيجابية للاجئين والعائدين في استراتيجيات الحد من الفقر, وأكد أحد الوفود أن الحق في الاعتماد على الذات جزء لا يتجزأ من الولاية الأساسية للمفوضية ومن الأهداف الإنمائية للألفية.

ثامناً – التنسيق

٣٩- عرض مدير العلاقات الخارجية الوثيقة EC/55/SC/INF.2 المعنونة "تقرير محدث عن مسائل التنسيق"، وسلط الضوء على بعض النقاط الرئيسية في الوثيقة. وأكد استمرار التزام المفوضية بمنتديات مثل اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات ودعمها لقيادة منسق الإغاثة في حالات الطوارئ وشعبة التشرد الداخلي التابعة لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في تحديد أفضل السبل إلى تعزيز الاستجابة المشتركة بين الوكالات لمنحة المشردين داخلياً. وأشار أيضاً إلى عدد من البعثات المشتركة بين الوكالات التي أوفدت خلال العام الماضي في إطار عدد من العمليات الهامة، بما في ذلك إلى المناطق المتضررة بأمواج تسونامي التي ضربت المحيط الهندي؛ والبعثات المشتركة مع شعبة التشرد الداخلي التي أوفدت إلى كل من كولومبيا وبوروندي وأوغندا وكينيا لدراسة حالة المشردين داخلياً في تلك البلدان؛ والبعثات المشتركة مع وكالات شقيقة أخرى التي أوفدت إلى كل من قيرغيزستان وجورجيا والاتحاد الروسي (الشيشيان وأوسيتيا الشمالية) على سبيل الذكر لا الحصر. كما أشار إلى عدة بعثات تقييم أوفدت بالاشتراك مع برنامج الأغذية العالمي.

٤٠- وتحدث المدير عن أنشطة المفوضية في إطار مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، بما في ذلك مشاركتها في عمليات تقييم الاحتياجات التي تقوم بها المجموعة والبنك الدولي للبلدان الخارجة من نزاعات، وقيادتها لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية في بعثة تخطيط التقييم المشترك لاحتياجات الصوماليين. وانتقل إلى شرح بعض أنشطة التعاون الثنائي الرئيسية التي اضطلعت بها المفوضية في الأشهر الأخيرة، مركِّزاً بوجه خاص على الشراكة الجارية مع برنامج الأغذية العالمي. وأشار أيضاً إلى جهود التعاون الأخيرة مع مكتب العمل الدولي ومنظمة الأغذية والزراعة وإدارة عمليات حفظ السلام، في جملة جهود أخرى. وتحدث عن عمل المفوضية مع شركائها في عدد من المنتديات المتصلة بالهجرة، بما فيها فريق جنيف المعني بالهجرة. وختم المدير كلمته بالإشارة تحديداً إلى تعاون المفوضية مع المنظمات غير الحكومية، وأكثر ما يحدث ذلك في الميدان باعتبار هذه المنظمات شركاء في التشغيل والتنفيذ. وفي عام ٢٠٠٤، أوصلت المفوضية نحو ٢٤٨ مليون دولار عن طريق ٦٠٠ منظمة شريكة من هذه المنظمات غير الحكومية.

٤١- ورداً على ذلك، أعربت عدة وفود عن اهتمامها الشديد بالحصول على مزيد من المعلومات عن الإجراءات المتخذة مؤخراً داخل اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات بشأن تعزيز الاستجابة الإنسانية والنهج "الجماعي" إزاء حالات الطوارئ الإنسانية. وشدد أحد الوفود على ضرورة أن تزيد المفوضية عملها مع الدول ذات السيادة وأن تعتبر أن لها دوراً رياديا في التصدي لحالات المشردين داخلياً. ورأى أحد الوفود أن على المفوضية، باعتبارها وكالة حماية، أن تفعل المزيد لتطوير استراتيجيات الانسحاب مع شركائها. وأعربت وفود كثيرة عن دعمها لتعاون المفوضية مع برنامج الأغذية العالمي والمنظمة الدولية للهجرة واليونيسيف وإدارة عمليات حفظ السلام، بينما حذر أحد الوفود من الاعتماد المفرط على الموظفين الفنيين المبتدئين ومتطوعي الأمم المتحدة في الحالات التي تستدعي موظفين أكثر خبرة. كما أعربت وفود كثيرة عن تأييدها للدور الذي تؤديه شراكة

المفوضـــية مع المنظمات غير الحكومية، إلا أن أحد الوفود أكد ضرورة العمل على نحو أوثق مع شركاء التنفيذ. وأعربت الوفود أيضاً عن تأييدها لعمل المفوضية مع شركائها في مجال إدارة شؤون الهجرة.

٤٢- ورداً على الملاحظات التي أبدتها الوفود، شكر مدير العلاقات الخارجية هذه الوفود على تعليقاتها المفيدة. وأشار إلى ما يتسم به العمل المتعلق بتحسين الاستجابة الإنسانية من تعقيد، وإلى ضيق المهل الزمنية التي تنطوي عليها العملية، وضرورة التشاور على نطاق واسع مع الشركاء. وأكد أيضاً أن كبار المسؤولين في اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات سيواصلون بحث التفاصيل في اجتماعهم المقرر عقده في كانون الأول/ديسمبر. وستوضع خطـــط عمـــل ملموسة في مطلع السنة القادمة وستتم استشارة الوفود، بطبيعة الحال، في جميع مراحل العملية. وطمأن المدير الوفود فيما يتعلق بحالات المشردين داخلياً قائلاً إن المفوضية ستلتمس دائماً إذن الحكومات والأمين العام قبل الشروع في أي برنامج يخص المشردين داخلياً. وأكد أن التعاون مع الوكالات في مرحلة مبكرة سوف يتيح للمفوضية تحسين صياغة استراتيجيات الانسحاب. وفيما يتعلق بالهجرة، لاحظ أن العمل الجاري عمل طويل الأمد ومعقد، إلا أن المفوضية وشركاءها يسعون إلى تحقيق بعض الاتساق في هذا المجال الهام.

تاسعاً - أية مسائل أخرى

٤٣- ذكّر الرئيس اللجنة ببعض الترتيبات العملية للدورة المقبلة للجنة التنفيذية المقرر عقدها في الفترة من ٣ إلى ٧ تشـــرين الأول/أكـــتوبر ٢٠٠٥، بمـــا في ذلـــك الكلمة التي سيلقيها الأمين العام يوم الخميس ٦ تشرين الأول/أكتوبر، وترتيبات الجلوس في الدورة التي ستكون هذه السنة أيضاً مماثلة للترتيبات الخاصة بالجمعية العامة للأمـــم المـــتحدة، وانـــتخاب أعضاء مكتب اللجنة التنفيذية المقبلة الذي سيجري صباح يوم الجمعة ٧ تشرين الأول/أكتوبر، مع تولي الرئيس الجديد مهامه في اليوم التالي. ووجه أيضاً انتباه الوفود إلى المشاورات السنوية مع المنظمات غير الحكومية، ولا سيما الجلسة التي سيرأسها مقرر المنظمات غير الحكومية ومقرر اللجنة التنفيذية يوم الخميس ٢٩ أيلول/سبتمبر من الساعة ١١/٣٠ إلى الساعة ١٢/٣٠ في القاعة ١٧ (Room XVII) في قصر الأمم، ودعا الوفود إلى متابعة أعمال هذه الجلسة باهتمام.

٤٤- ولما كانت لا توجد أية مسائل أخرى، أعلن الرئيس اختتام الاجتماع.

- - - - -